زيارات ميدانية للمانحين تسلط الضوء على الإصلاحات الرئيسية في نظام الشراء الإلكتروني، وإدارة أصول الطرق، والحماية الاجتماعية في الأردن

في أيار 2025، نُفذت زيارتان ميدانيتان مهمّتان لتسليط الضوء على التقدم المُحرز والأثر الناتج عن الإصلاحات الرئيسية المدعومة من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، مما يعكس التزام الأردن بتعزيز الشفافية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية.

ففي 19 أيار 2025، نظّمت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان، ودائرة العطاءات الحكومية، ودائرة المشتريات الحكومية، وبالشراكة مع البنك الدولي، زيارة ميدانية لوفد من المانحين للاطلاع على تقدم إصلاحين رئيسيين هما نظام الشراء الإلكتروني الأردني، ونظام إدارة أصول الطرق. ويُعتبر هذان الإصلاحان من الركائز الأساسية لتعزيز كفاءة إدارة المشتريات الحكومية والبنية التحتية ويحظيان بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن.

حيث يُسهم نظام الشراء الإلكتروني الأردني في تعزيز الشفافية وتوسيع المشاركة في العطاءات الحكومية، ويشمل اليوم 52 جهة حكومية، مع خطط للوصول إلى شمول كافة الجهات الحكومية بحلول عام 2027. أما نظام إدارة أصول الطرق، الذي تنفّذه وزارة الأشغال العامة والإسكان، فهو أداة تستند إلى البيانات تساعد على تحديد أولويات صيانة الطرق وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية ضمن شبكة الطرق في الأردن.

وفي 26 أيار 2025، تم تنظيم زيارة ميدانية لسعادة السفير هاري فيرويج، سفير مملكة هولندا في الأردن، بمرافقة وفد من السفارة، إلى صندوق المعونة الوطنية للاطلاع على التقدم المحرز في مجال الحماية الاجتماعية في الأردن. فمنذ عام 2018، يدعم البنك الدولي والصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن جهود صندوق المعونة الوطنية لتوسيع نطاق التغطية، ورقمنة الخدمات، وتعزيز الشمول المالي. ويخدم الصندوق اليوم أكثر من 235,000 أسرة محتاجة من خلال منصة شفافة وفعالة لتقديم المساعدات النقدية.

تعكس هذه الزيارات الميدانية التزام الأردن المتواصل بتحسين الحوكمة وتطوير البنية التحتية وتعزيز الحماية الاجتماعية، كما تسلط الضوء على الأثر الإيجابي للشراكات الدولية في دفع عجلة الإصلاحات بما يتماشى مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

للمزيد من المتفاصيل: زيارة ميدانية لوفد من الدول المانحة للاطلاع على إصلاحات نظامي الشراء الإلكتروني وإدارة أصول الطرق | زيارة السفير الهولندي لصندوق المعونة الوطنية للاطلاع على أثر إصلاحات الحماية الاجتماعية

ورشة عمل حول إصلاح التراخيص القطاعية لتعزيز بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن

نظّمت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبالشراكة مع البنك الدولي، وبالتنسيق مع وزارة الاستثمار، ورشة عمل فنية متخصصة على مدار يومين، بتاريخ 28-29 أيار 2025، ركّزت على تطوير وإصلاح الرخص القطاعية، بمشاركة 30 ممثلًا عن تسع جهات حكومية لتعزيز قدراتهم في تطبيق الممارسات الجيدة في منظومة ترخيص الأعمال، وتقييم الأثر للتشريعات والسياسات، وأسس الترخيص الفعّال.

حيث ركّزت الجلسات على الرخص ذات الأولوية، واستعرضت مسارات إصلاحها من الجوانب الفنية والقانونية والمؤسسية والإجرائية. ويُعد إصلاح الرخص القطاعية أحد المحاور الأساسية في الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن، وتعزيز تنافسية القطاعات الحيوية، وذلك بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي ومصفوفة الإصلاحات.

وفي هذا السياق، أكد السيد عمر الفانك، مدير وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، على أن:

"إصلاح منظومة الرخص يشكل خطوة محورية نحو التحديث الاقتصادي. ومن خلال تبسيط الإجراءات وتطبيق ممارسات تنظيمية جيدة، نعمل على خلق بيئة أعمال أكثر جذبًا للقطاع الخاص والمستثمرين. وتلتزم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتوفير الدعم الفني اللازم للجهات الحكومية لضمان نجاح هذه الجهود".

إطلاق الاستراتيجية الوطنية المحدثة للحماية الاجتماعية 2025-2033

أطلقت الحكومة الأردنية الاستراتيجية الوطنية المحدثة للحماية الاجتماعية 2025–2033، والتي تهدف إلى تطوير منظومة حماية اجتماعية شاملة ومستدامة تستند إلى مبادئ العدالة والتمكين الاقتصادي. وتركّز الاستراتيجية على تعزيز صمود الأسر، وضمان تكافؤ الفرص، وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية، من خلال التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية، ومشاركة المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأحزاب السياسية.

للمزيد من المتفاصيل: إطلاق الاستراتيجية الوطنية المحدثة للحماية الاجتماعية 2025-2033 - صندوق المعونة الوطنية

الأردن يحسن درجته في مؤشر مخزون البيانات المفتوحة (ODIN) من 66 إلى 72 بفضل مكاسب قوية في الانفتاح

وفقًا لمؤشر مخزون البيانات المفتوحة (2025/2024) ، يحتل الأردن المرتبة 43 عالميًا من بين 198 دولة، بدرجة إجمالية بلغت 72، بما يشمل نسبة تغطية قدرها 62 ونسبة انفتاح عالية بلغت 81.

أبرز نتائج التقرير 2025/2024:

- يحتل الأردن المرتبة الخامسة على مستوى غرب آسيا، مع تحقيق رابع أعلى درجة انفتاح.
- أداء قوي في الإحصاءات الاقتصادية (بمجموع 80) ، بما في ذلك التجارة الدولية، والعمل، ومؤشرات الأسعار.
- تحقيق تقدم مستمر في إحصاءات النوع الاجتماعي والتعليم واستخدام الموارد.
- إطار قانوني داعم، يشمل قانون الإحصاءات العامة وقانون ضمان حق الحصول على المعلومات وقانون حماية البيانات الشخصية، مما يعزز بيئة البيانات الوطنية المفتوحة.

يعكس هذا التقدم التزام الحكومة الأردنية، من خلال دائرة الإحصاءات العامة، بتعزيز الشفافية وتوفر البيانات عبر مختلف القطاعات. حيث يأخذ التقييم في الاعتبار مدى توفر البيانات على الموقع الإلكتروني للدائرة، والتغطية وإمكانية الوصول والالتزام بالمعايير الدولية.

كما يُعد هذا التقدم أحد المؤشرات ضمن إطار البرنامج الموجه نحو النتائج للاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للمناخ في الأردن، والذي يهدف إلى دعم السياسات المبنية على الأدلة، وتعزيز إشراك المواطنين.

الأردن والبنك الدولي يعمّقان الشراكة من خلال مشاريع جديدة بقيمة 850 مليون دولار

في نيسان 2025، وقّع الأردن والبنك الدولي ثلاث اتفاقيات جديدة بقيمة إجمالية تبلغ 850 مليون دولار أمريكي، لدعم محاور إصلاحية رئيسية ضمن رؤية التحديث الاقتصادي. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى دفع النمو الذي يقوده القطاع الخاص، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتشجيع الابتكار. وتشمل المشاريع الجديدة ما يلي:

- 400 مليون دولار لتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية، وتسهيل الحصول على التمويل، مع تركيز خاص على فئة الشباب والنساء.
- 50 مليون دولار لتوسيع تمويل المراحل المبكرة من خلال النسخة الثانية من صندوق المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة، مع استهداف 100 شركة ناشئة وتوفير 1,500 فرصة عمل جديدة.
- 400 مليون دولار لتعزيز الحماية الاجتماعية، وتوسيع برامج التحويلات النقدية لتشمل 1.2 مليون فرد، وتمتين تقديم الخدمات الرقمية في قطاعات التعليم والصحة والتشغيل.

وتجسد هذه الاتفاقيات التزام الأردن المتواصل بتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، وتعزيز مناعته الاقتصادية في مواجهة الصدمات المستقبلية.

الأردن يحرز تقدمًا نحو إصدار أول سند سيادي أخضر

في إطار عمل الفريق الحكومي للسندات الخضراء، نظّمت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبالتعاون مع وزارة المالية والبنك الدولي، ورشة عمل متخصصة بتاريخ 28 نيسان 2025، لمتابعة التقدم المحرز نحو إصدار أول سند سيادي أخضر في الأردن. ومن بين الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها حتى الآن؛ تفعيل عمل اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات للسندات الخضراء، وتحديث ونشر استراتيجية إدارة الدين، ودمج السندات الخضراء كجزء من مجموعة أدوات التمويل السيادي في الأردن،

واعتماد ونشر مسودة إطار السندات السيادية الخضراء من قبل وزارة المالية، والتي سيتم تحديثها عند تلقي رأي الطرف الثاني، كما تم الانتهاء من تحديد المشاريع المؤهلة للتمويل وفقًا لمعايير السندات الخضراء من خلال عملية تدقيق واسعة للمشاريع في مختلف الجهات الحكومية.

حيث سيتم هيكلة إصدار السند السيادي الأخضر بما يتماشى بالكامل مع المعايير الدولية المعترف بها، بما في ذلك مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الرابطة الدولية لسوق رأس المال، ومواءمته، حيثما أمكن، مع التصنيف الوطني الأخضر الذي يتم تطويره حاليًا، وأطر العمل ذات الصلة. وفي حين يُعد هذا الإنجاز خطوة مفصلية، فإن العمل جارٍ لاستكمال إعداد الوثائق التفصيلية المتعلقة باستخدام العائدات، ومؤشرات قياس الأثر، والتقييمات من جهات خارجية لضمان الجاهزية الكاملة لدخول الأسواق.

إطلاق أدلة الإعسار في الأردن

في خطوة نوعية لتعزيز الشفافية وتسهيل الإجراءات ضمن منظومة الإعسار، تم خلال الأسبوع الماضي إطلاق الأدلة العملية المتخصصة في الإعسار (دليل وكيل الإعسار، دليل الدائنين، دليل المدينين)، وذلك يوم الإثنين 14 نيسان 2025 في عمّان، بالتعاون بين دائرة مراقبة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية، وبدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن.

وقد جاء إعداد هذه الأدلة كثمرة تعاون مؤسسي بين الجهات المعنية، وبمشاركة فاعلة من القطاعين العام والخاص ووكلاء الإعسار المرخصين، ضمن جهود مستمرة لتعزيز بيئة اقتصادية أكثر عدالة وكفاءة.

الأدلة متوفرة على الموقع الرسمي لدائرة مراقبة الشركات.

تعزيز إدارة النفايات الإلكترونية في الأردن

اتخذت حكومة الأردن أولى خطواتها نحو تطوير خطة شاملة لإدارة النفايات الإلكترونية، وذلك ضمن إطار برنامج الحكومة الرقمية لخدمة المواطنين الموجه نحو النتائج. حيث تم عقد الاجتماع الأول في 17 آذار 2025 في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وجمع الجهات الحكومية الرئيسية للبدء في صياغة خطة وطنية تواكب المعايير الدولية والوطنية. وتركّز الخطة على

تقليل الأثر البيئي للنفايات الإلكترونية، ورفع الوعي المجتمعي بأهمية إدارة هذه النفايات، ودمج مبادئ الاستدامة.

تقدّم الأردن في تطوير النظام الوطني لتتبع المنتجات الزراعية والغذائية

تماشيًا مع رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي، يواصل الأردن إحراز تقدم في تطوير النظام الوطني لتتبع المنتجات الزراعية والغذائية، بقيادة وزارة الزراعة وبالتعاون مع وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن.

وفد أردني يطّلع على نظام التتبع الزراعي في فيتنام لدعم الجهود الوطنية

في إطار هذه الجهود، زار وفد أردني يضم ممثلين عن وزارة الزراعة، ووحدة دعم تنفيذ الإصلاحات، والشركة الاستشارية المنفذة دولة فيتنام في أواخر شباط 2025. وشملت الزيارة اجتماعات مع جهات حكومية، وجمعيات صناعية، وممثلين عن القطاع الخاص، بهدف دراسة الأطر القانونية والسياسات المتكاملة، والاطلاع على الاستخدام المبتكر للتكنولوجيا في نظم التتبع الزراعي.

كما قام الوفد بزيارات ميدانية لمزارع، وسلاسل بيع بالتجزئة، ومصانع معالجة الأغذية، بهدف التعرف على التطبيقاتالعملية لأنظمة التتبع، وفهم أفضل الممارسات في تكامل البيانات، وسلامة الغذاء، والامتثال للمعايير الدولية.

الانتهاء من مرحلة تصميم النظام

استنادًا إلى نتائج الزيارة والمشاورات المكثفة مع الجهات ذات العلاقة، نظّمت وزارتا التخطيط والتعاون الدولي والزراعة ورشة العمل الختامية في 23 نيسان 2025، حيث تم عرض التوصيات الرئيسية، والتي شملت؛ إنشاء منصة رقمية مركزية، وتطوير أدوات تقنية مبسّطة لصغار المزارعين، واعتماد إطار حوكمة شامل وتشاركي، ودمج تقنيات البلوك تشين والذكاء الاصطناعي.

وفي كلمته الافتتاحية، أكّد السيد أحمد حويان، مساعد الأمين العام في وزارة التخطيط والتعاون الدولي:

"يمثل هذا المشروع إصلاحًا اقتصاديًا حقيقيًا يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي. وهو نموذج ناجح للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويهدف إلى بناء نظام زراعي وغذائي رقمي وشفاف يلبي متطلبات الأسواق العالمية ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة".

ويُعد هذا الإنجاز نقطة انطلاق نحو تطوير وتنفيذ نظام تتبع حديث ومستدام يعزز الأمن الغذائي ويسهم في نمو القطاع الزراعي الأردني، وتعزيز سلامة الغذاء، وتوسيع صادرات المنتجات الزراعية، والمساهمة في تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

الأردن يشرع في تطوير تصنيفه الأخضر مع عقد الاجتماع الأول للفريق الفني

في إطار جهود تعزيز التمويل الأخضر محليًا، تم عقد الاجتماع الأول للفريق الفني المعني بالتصنيف الأخضر في الأردن في 25 شباط 2025، في خطوة مفصلية نحو تطوير إطار حيوي لتصنيف الأنشطة الاقتصادية المستدامة بيئيًا في الأردن. حيث يجري تطوير هذه المبادرة من خلال تعاون وثيق بين وزارة البيئة، والبنك المركزي الأردني، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي. ويضم الفريق الفني 15 خبيرًا من القطاعين العام والخاص، لمواءمة القطاع المالي الأردني مع الأهداف المناخية العالمية، وتحفيز الاستثمارات الخضراء، ودعم النمو الاقتصادي المستدام. ومن المتوقع الانتهاء من إعداد التصنيف الأخضر الوطني بنهاية عام 2025.

وفي هذا السياق، أكّد السيد محمد عمايرة، المدير التنفيذي لدائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني:

"يعد تطوير التصنيف الأخضر الوطني خطوة محورية للأردن، حيث سيوفر الأساس لجميع أنشطة التمويل الأخضر في المستقبل.

وسيساعد في تسهيل الاستثمارات، تقليل حالة عدم اليقين، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص من خلال تقديم تصنيفات واضحة للأنشطة الاقتصادية المستدامة".

ورشة عمل حول مهننة المشتريات الحكومية في الأردن

في سابقة فريدة من نوعها في الأردن، وتماشيًا مع خارطة طريق منظومة الشراء الحكومي للأعوام 2023-2025، تم عقد ورشة عمل متخصصة في عمّان يومي 19-20 شباط 2025، بتنظيم مشترك بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي، من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن.

وشهدت الورشة مشاركة فعّالة من جهات حكومية رئيسية، ومؤسسات أكاديمية بارزة. حيث ركز النقاش على تقييم الوضع الراهن للمشتريات الحكومية، ووضع استراتيجية لتطوير هذا المجال، وبناء كوادر مؤهلة قادرة على التكيف مع التغيرات واحتياجات السوق، بما يضمن استدامة طويلة الأمد.

ورغم أن هذه المبادرة لا تزال جديدة، فإن الأردن سيواصل تعزيز إضفاء الطابع المهني على قطاع المشتريات الحكومية تعزيز الكفاءة، الشفافية، والمساءلة في عمليات الشراء الحكومي، مما يسهم في تحقيق نتائج تنموية مستدامة ومسؤولية مالية فعّالة واستجابة للإصلاحات الاقتصادية وخارطة الطريق لتحديث القطاع العام .

تعزيز حوكمة بيانات الصحة في الأردن

في إطار سعي الأردن لتعزيز التحول الرقمي في قطاع الصحة، تم في مطلع عام 2025 تشكيل اللجنة التوجيهية الوطنية لحوكمة بيانات الصحة، برئاسة المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية.

فقد عُقد الاجتماع الأول للجنة بتاريخ 13 كانون الثاني 2025، بحضور 62 ممثلًا عن القطاعين العام والخاص، وشركاء دوليين، ومنظمات إقليمية. وركز النقاش على المبادرات الرقمية الرئيسية في قطاع الصحة، والمهام الجوهرية للجنة، ووضع إطار لتعزيز تكامل البيانات، والاتساق، والربط البيني بين الأنظمة.

وفي 9 نيسان 2025، عقدت اللجنة اجتماعها الثاني، حيث تم خلاله اعتماد الاسم الرسمي للجنة، وتعيين نائب رئيس، وإقرار الصيغة المحدثة للشروط المرجعية التي ستوجّه أعمال اللجنة المستقبلية. وتُعد هذه اللجنة جزءًا من برنامج الحكومة الرقمية لخدمة المواطنين الموجه نحو النتائج، وتؤدي دورًا استراتيجيًا لدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة، وتحسين تقديم الخدمات الرقمية الصحية، وضمان التنسيق الفعّال على المستوى الوطني في إدارة بيانات الصحة.

البنك الدولي يعزّز دعمه لجهود الأردن في التحديث الاقتصادي والرقمي

قدّم البنك الدولي أكثر من 588 مليون دولار لدعم تعافي الاقتصاد الأردني وتعزيز التحول الرقمي. ويشمل هذا التمويل:

- 500 مليون دولار ضمن برنامج الاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للمناخ، وذلك لتعزيز النمو الأخضر، وتيسير الاستثمار، وتوفير فرص عمل للنساء في قطاع السياحة.
- 88 مليون دولار ضمن برنامج الحكومة الرقمية لخدمة المواطنين الموجه نحو النتائج، لتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية وتعزيز البنية التحتية الرقمية.

وتتوافق هذه الجهود مع رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن، وتهدف إلى تعزيز المرونة الاقتصادية، والحوكمة، ودفع عجلة النمو الشامل بحلول عام 2028.

إقرار مشروع قانون معدل لقانون الجمارك لسنة 2025

في نيسان 2025، وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون المعدل لقانون الجمارك لعام 2025، والذي يهدف إلى تحديث الإجراءات الجمركية، وتعزيز الشفافية، ومواءمة التشريعات مع الممارسات الدولية الجيدة، بما يدعم تيسير التجارة وتعزيز التنافسية الاقتصادية .وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود الحكومة الأوسع لتبسيط الأطر التنظيمية وتحسين بيئة الأعمال في الأردن.

مجلس الأمة يقر تعديلات على قانون العمل

في آذار 2025، أقرّ مجلسا النواب والأعيان تعديلات جوهرية على قانون العمل تهدف إلى تعزيز حماية العمال وتحديث التشريعات بما يتماشى مع المعايير الدولية للعمل. وتتضمن التعديلات تمديد إجازة الأمومة إلى 90 يومًا متصلة، وتعزيز الحماية من الفصل التعسفي أثناء الحمل أو إجازة الأمومة، وإقرار ثلاثة أيام إجازة وفاة لأقارب الدرجة الأولى، وإلزام المؤسسات التي تضم 15 موظفًا أو أكثر ممن لديهم أطفال صغار بتوفير حضانات مناسبة، وتوسيع نطاق الإجازات المرضية، والاعتراف بالأمراض المهنية كإصابات عمل، واشتراط الحصول على موافقة وزارة العمل قبل تقليل عدد العاملين. وتعكس هذه التعديلات جهود الأردن المستمرة في دعم الأسر العاملة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتوفير بيئة عمل لائقة وشاملة.

إقرار نظام تقييم الأثر للتشريعات والسياسات لعام 2025

أقرّ مجلس الوزراء في شباط 2025 نظام تقييم الأثر للتشريعات والسياسات، في خطوة نوعية تهدف إلى تحسين جودة عملية صنع القرار في القطاع العام. ويهدف النظام إلى تعزيز الكفاءة والشفافية في السياسات العامة من خلال اعتماد نهج مبني على الأدلة والبيانات، مع إشراك أصحاب العلاقة في مراحل مبكرة من إعداد التشريعات. ويُعد هذا النظام من الإصلاحات الجوهرية ضمن مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية ورؤية التحديث الاقتصادي، ويأتي بدعم فني من البنك الدولي ومن خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن.

إقرار قانون الإحصاءات العامة

في 27 كانون الثاني 2025، أقر مجلس النواب قانون الإحصاءات العامة لعام 2024، في خطوة نحو تحديث النظام الإحصائي الوطني، تماشيًا مع رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام.

وينص القانون على إنشاء مركز وطني للبيانات التفاعلية، يهدف إلى تعزيز الشفافية ودعم صنع السياسات المبنيّة على الأدلة. حيث قد تم دعم هذا الإصلاح من قبل وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن.

تعزيز الأداء الحكومي في مجال المتابعة والتقييم لتحقيق إصلاحات اقتصادية فعّالة

انسجامًا مع التزام وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات بتعزيز القدرات المؤسسية للجهات الحكومية، نُظّمت ورشة عمل متخصصة حول المتابعة والتقييم بتاريخ 16 شباط 2025، بالتعاون مع البنك الدولي من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن. حيث جمعت الورشة 25 مشاركًا بهدف تطوير مهاراتهم في تتبّع الأداء، وتحليل البيانات، وقياس الأثر. وكان من أبرز مخرجات الورشة تشكيل فريق عمل للمتابعة والتقييم لدعم تبادل المعرفة وتيسير تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة الطريق لتحديث القطاع العام.

M&E Training | Flickr

تعزيز القدرات في إدارة الآثار الاجتماعية وإدارة المخاطر لتحقيق إصلاحات مستدامة

إدراكًا لأهمية أن تكون الإصلاحات فعالة، ومسؤولة اجتماعيًا، وشاملة، نظّمت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالتعاون مع البنك الدولي من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، تدريبًا متخصصًا لمدة يومين في مطلع شهر كانون الثاني 2025 حول تقييم الآثار الاجتماعية وإدارة المخاطر. وشارك في التدريب أكثر من 50 موظفًا حكوميًا، وركز على بناء القدرات في تحديد المخاطر الاجتماعية وتصميم التدخلات المناسبة وضمان صنع السياسات بطريقة شاملة. وتندرج هذه المبادرة ضمن الجهود الوطنية لتنفيذ مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية، وتُعد امتدادًا لورش العمل السابقة حول الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي.

وفي هذا السياق، قال زياد عصفور، مدير البرامج في وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات:

"يُعد هذا التدريب خطوة أساسية لضمان استدامة الإصلاحات واستجابتها لاحتياجات المجتمع المتغيرة، كما يزود المؤسسات الحكومية بالأدوات اللازمة لمعالجة الآثار الاجتماعية بفعالية".

Social Impact: Assessing Impacts and Managing Risks | Flickr

برنامج تدريبي حول الإعسار لموظفي دائرة مراقبة الشركات

في إطار الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال في الأردن، نظّمت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، تدريبًا متخصصًا بتاريخ 25 كانون الثاني 2025 لـ 40 موظفًا من دائرة مراقبة الشركات بهدف رفع وعي الكادر بمنظومة الإعسار، وتعزيز قدرتهم على التعامل مع حالات الإعسار بفعالية وكفاءة.

حيث تناول التدريب المبادئ الأساسية للإعسار، والإجراءات العملية والتقنية المتبعة، مما يُسهم في تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز بيئة الأعمال في الأردن. وتأتي هذه الجهود ضمن الدعم المقدم من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن والحكومة السويدية ضمن برنامج MENA MSME 2.0 لدعم تحسين بيئة الأعمال والحد من الأزمات المالية.

ملاحظاتكم تهمنا!

نافذة الشكاوى والاقتراحات

في إطار التزامنا بالشفافية، نشجعكم على مشاركة آرائكم، سواء كانت شكوى أو اقتراحًا. تساعدنا ملاحظاتكم في فهم مخاوفكم وتحسين عملنا. نحن ملتزمون بمراجعة كل ملاحظة بعناية واتخاذ الإجراءات اللازمة. يرجى مشاركة ملاحظاتكم، وكونوا على يقين بأن مداخلاتكم سيتم النظر فيها.

نافذة الشكاوى والاقتراحات